



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/221

S/16515

30 April 1984

ARABIC

ORIGINAL: SPANISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٢٥ من القائمة الأولية*
الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي
تهدد السلم والأمن الدوليين
ومبادرات السلم

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨٣ وموجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل، وفق هذا ، نص بلاغ رسمي صادر عن مجلس حكومة البناء القومي لجمهورية
نيكاراغوا ومؤرخ في ٢٧ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، وأرجو منكم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

• A/39/50

*

المرفق

بلاغ

يرى مجلس حكومة البناء القومي أن التوتر في منطقة امريكا الوسطى قد ازداد زيادة خطيرة نتيجة للتصعيد العسكري الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة ، ولا سيما الأعمال التي ارتكبتها وكالة مخابراتها المركزية ضد سيادة نيكاراغوا ، بما فيها وضع الألغام في الموانئ ، والتي حقت عليها اداة المجتمع الدولي فضلا عن الرأي العام وكونغرس الولايات المتحدة . وتسعى الولايات المتحدة ، عن طريق هذه الأعمال ، الى تدبير ثورة نيكاراغوا ، ومن ثم حق الشعوب في تقرير المصير .

وشعب نيكاراغوا له ، كجميع الشعوب ، الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وقد بدأ ذلك الشعب ، بممارسته لذلك الحق لأول مرة في تاريخه اعتبارا من ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، أول عملية ديمقراطية حقيقية في بلدنا . مستهدفا اقامة نظام اقتصادى وسياسي واجتماعي جديد نابع من الحاجة الغالبة الى اقامة نظام جديد يتمتع فيه الجميع بالعدالة الاجتماعية ويجسد المعالم الأساسية الشعبية والوطنية والمضادة للامبريالية التي تميز الثورة الساندينية الشعبية .

وبتمثل جوهر حق شعب نيكاراغوا في تقرير المصير في المبادئ والالتزامات الواردة في برنامج مجلس حكومة البناء القومي ، وفي النظام الأساسي للجمهورية ، أى :
١ - عدم الانحياز ، وهو المبدأ الذي أكدنا بموجبه من جديد التزامنا باتباع سياسة خارجية مستقلة وغير منحازة تربط بلدنا بجميع الأمم التي تحترم حقوق الشعوب في تقرير المصير ؛

٢ - الاقتصاد المختلط ، ويشمل السياسة التي أكدنا فيها من جديد على ارادتنا في المضي قدما في ارساء أسس نظام مختلط للاقتصاد يجسد نظم حيابة الملكية وله نطاق محدد وخصائص واضحة المعالم ،

٣ - التعددية السياسية ، التي أكدنا بها التزامنا لشعبنا بكفالة التمثيل العريض للقوى التي ساعدت على الاطاحة بدكتاتورية سوموزا والتي تواصل العمل في اطار العملية الثورية التي يجتازها شعبنا والتي تم في سبيل تنفيذها اصدار القانون المتعلق بالأحزاب السياسية وقانون الانتخابات وحدد يوم ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ موعدا لاجراء الانتخابات الحرة ،

٤ - انتصار حقوق الانسان وحمايتها وحرية التعبير عن الرأي ، وهما أمران حارب شعب نيكاراغوا من أجلهما ، ويتعرضان الآن للأذى نتيجة للسياسة الارهابية التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة .

وسيوأجه وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ، في اجتماعهم المقبل ، مهمة صعبة وحساسة هي المضي قدما في جهودهم المبذولة للتوصل الى صيغة للتفهم الاقليمي بالرغم من الدورة الجديدة للتهديدات والابتزاز والعدوان من جانب الولايات المتحدة مما يشكل تهديدا لامن نيكاراغوا وحققها في تقرير المصير .

وتشكل المناورات العسكرية والبحرية التي بدأت مؤخرا في خليج فونسيكا وزيادة عدد طلعات الطيران للتجسس التي تقوم بها القوات العسكرية للولايات المتحدة استفزازا اضافيا خطيرا في المنطقة من جانب حكومة الولايات المتحدة ، وتهدف الى ايجاد ذريعة لتبرير تصعيد مستوى التدخل العسكري المباشر ضد نيكاراغوا ، كما تؤثر على جهود مجموعة كونتادورا في مجال التفاوض .

وفي ظل هذه الحالة أصبح من الحتمي اليوم أكثر من أى وقت مضى الاستجابة لعاصفة الاحتجاج العالمية التي تطالب بالاحترام المطلق لمبدأ عدم التدخل ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية اللذين تستهدى بهما مجموعة كونتادورا في الجهود التي تبذلها ، فضلا عن الدعوى العادلة التي أقامتها نيكاراغوا أمام محكمة العدل الدولية ضد العمل الذي ارتكبه الولايات المتحدة في نيكاراغوا انتهاكا للقانون الدولي .

ونحن على اقتناع بأن التفاوض يتطلب تهيئة جو مؤات ، وبناء الثقة فيما بين جميع الأطراف ، واتخاذ خطوات عملية لاظهار حسن النية ، وبأن السبيل الوحيد لبلوغ هذه الأهداف هو عن طريق الاحترام الشديد لقواعد القانون الدولي التي تنظم قيام علاقات منسجمة بين الدول ذات السيادة ، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم استعمال القوة في العلاقات فيما بين الدول أو التهديد باستعمالها .

وتصر نيكاراغوا على أنه من الضروري تماما المضي قدما نحو ابرام معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف تضمن سلم وأمن جميع دول المنطقة في هذا الوقت الذي تتعرض فيه لتهديد خطير من جراء تصاعد عدوان الولايات المتحدة وتدخلها في المنطقة . ويشكل أى اجراء يرمي الى تأجيل التوقيع على هذه المعاهدات لحين توصل جميع البلدان الى اتفاق بشأن التعهدات الاقليمية الأخرى الممكنة أسلوبا تعويقيا خطيرا ويبرز عدم توفر الإرادة لحماية السلم وهو أمر يطالب به شعبنا بحماس وله الحق في ذلك .

وقد أثبتت حكومتنا في الماضي وستواصل دائما اثبات أشد الالتزام بقواعد القانون الدولي كما يتضح من ندائنا الموجه الى الأجهزة القضائية التي أنشأها المجتمع الدولي بالتحديد من أجل تشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

مناغوا ، ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٤
مجلس حكومة البناء القومي